

مقدمة

تطورت أزمة العلاقات السورية الأمريكية، بعد أن أدركت واشنطن أن تشويه صورة سوريا والضغط عليها من خلال الكونجرس بقانون محاسبة سوريا، والحملة الإعلامية الشرسة لاينال من موافقها القومية في العراق وفلسطين، فعز على الولايات المتحدة أن تقف سوريا بخطاب واضح يعكس الخطاب السياسي العربي الذي يعتمد التعميم ستارا للغموض وعدم اليقين خوفا وطمعا في الولايات المتحدة. فعمدت واشنطن إلى استخدام مجلس الأمن ضمن حزمة الوسائل التي تضغط بها على سوريا، فاستصدرت القرار ١٥٥٩. والجديد في هذه المرحلة هو انضمام فرنسا وتقديمها لمشروعات القرارات المتلاحقة. أعقب القرار ١٥٥٩ ووسط الجدل حوله وخاصة الوجود العسكري السوري، وما إذا كان الانسحاب يتم وفق هذا القرار أم وفق اتفاق الطائف، وقع اغتيال السيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق الذي كان قد استقال بعد صدور هذا القرار بشهر تقريبا، وبعد أن وافق على التمديد للرئيس إميل لحود لولاية ثالثة وتعديل الدستور اللبناني تبعاً لذلك.

وقد استخدم حادث الاغتيال بشكل منسق وترجمت كل تداعياته الفورية بما في ذلك عواطف اللبنانيين إلى اتهام سوريا ووجودها في لبنان بأنه سبب الاغتيال كما أثبتته تقرير لجنة تقصى الحقائق التي شكلها رئيس مجلس الأمن مساء يوم الاغتيال. في هذه الظروف المتوترة وبسبب نصائح وضغوط دول عربية كبيرة، فقد سارعت سوريا بالانسحاب وكانت سرعة الانسحاب التي فسرت في الولايات المتحدة وفرنسا بأنه إنجاز حققه البلدان للبنان وتعلق به البعض وانتعشت عداوات قديمة لسوريا فأصبحت الساحة مهياة لتصفية الحساب مع سوريا. تشكلت لجنة التحقيق الدولية عقب تقرير لجنة تقصى الحقائق استنادا إلى إشارة هذه اللجنة في تقريرها إلى سوريا فصدر القرار ١٥٩٥ بتشكيل اللجنة وعين القاضي الألماني

ميليس رئيساً لها وبدأ عمله في هذا المناخ الذي يجعل سوريا متهما ومطلوب إثبات هذا الاتهام بكل الطرق. وقد بذل ميليس جهوداً ضخمة لتحقيق غايته ولكنه عجز، فتم تمديد مهمة اللجنة ثلاثة أشهر أخرى أعلن في نهايتها عزمه على التخلي عن مهمته وتم تمديد مهمة اللجنة ستة أشهر أخرى حتى ٢٠٠٦/٦/١٥ وتعيين سيرجي برامارتز Brammertz القاضي البلجيكي خلفاً لميليس، حيث بدأ مهمته يوم ٢٠٠٦/١/١١ تحت رعاية ميليس ومتابعته، ولمدة ستة أشهر فقط.

والحق أن القضية كلها تعود إلى أزمة العلاقات الأمريكية السورية التي تضم ملفات العراق وفلسطين وحزب الله ومواقف سوريا من هذه الملفات. أما الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في هذا النزاع السياسي فهي أدوات قانونية وأهمها ثلاثة، الأداة الأولى هي العقوبات الأمريكية بموجب قانون محاسبة سوريا بتهمة متعددة وكان هذا القانون يهدف إلى تقويم سوريا وإعادتها إلى الطريق القويم. والأداة الثانية هي استخدام مجلس الأمن والتوافق في المصالح مع أعضائه الدائمين بحيث تبدو قرارات المجلس معبرة عن إجماع سياسي على انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولم يتردد الساسة في اعتبار هذه القرارات تعبيراً عن الشرعية الدولية وكان قرارات المجلس الأخرى التي وجه فيها إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في مذابح إسرائيل في جنين، وإنشاء دولة فلسطينية تمثل الشرعية الدولية اللينة soft law ، وكان الدول الكبرى هي التي تحدد درجة اللبونة والصلابة في قرارات المجلس. أما الأداة الثالثة، فهي تدبير أو استغلال مقتل الحريري في تحقيق عدد من الأهداف من خلال لجنة التحقيق الدولية التي لا يوجد لها مثيل في تاريخ التحقيق الدولي مستندة إلى قرارات مجلس الأمن. وأهم هذه الأهداف هي إشعار سوريا بالثمن الذي تدفعه بسبب مواقفها، والثاني استمرار النزيف في العلاقات السورية اللبنانية، والثالث إحراج وإضعاف القوى ذات التوجهات القومية الحليفة للحق والمصلحة العربية العليا، بما يؤدي في النهاية إلى خدمة الأهداف الإسرائيلية مع سوريا، لبنان. وقد كانت القضية الكبرى في القرار ١٥٥٩ هي الانسحاب

السورى وقد تم، فأضيفت قضايا التضييق على حلفاء سوريا وهم حزب الله والمنظمات الفلسطينية، كما أضيف دم الحريرى الذى يجعل التحقيق بمساره وطريقته سيفاً ضاعطاً على سوريا بما لا يدع مجالاً لالتقاط الأنفاس للنظر فى العلاقات مع لبنان أو الالتفات إلى قضايا الشعب السورى. وبين الحين والآخر تنطلق التصريحات الأمريكية حتى يستمر الاشتعال والانتقام، مثل أن الشعب السورى يستحق حكومة أفضل من حكومته، للتحريض ضد الحكومة السورية.

ولما كانت أزمة العلاقات السورية اللبنانية هى التى تتصدر قائمة الخسائر والتشويه الإعلامى الأجنبى وأحياناً العربى الذى يضلل رأى العام، فقد رأينا من المفيد أن نقدم الحقائق القانونية مجردة وموثقة مؤكدين على أن المؤامرة خطيرة لأسباب كثيرة، أولها أنها تعتمد على توظيف مجلس الأمن ولجنة التحقيق الدولية، وثانيها أنها تقدم شرعية دولية موهومة على أنها الشرعية الدولية التى يجب الامتثال لها مع أن الولايات المتحدة تنتهك أبسط قواعد الشرعية الدولية ولا تقم وزناً للأمم المتحدة وقراراتها وتبحث عن بديل للمنظمة الدولية التى تتباطأ فى الاستجابة للإملاءات الأمريكية، ولكنها حريصة على استغلالها والاستفادة بمنصتها.

تلك صفحات التزمت فيها التحليل القانونى الصارم لتكون جزءاً من الحقيقة فى تاريخ النضال العربى ضد مخططات الاستهداف الأجنبية، وحتى تكون عوناً للقراء فى التعرف على الحقيقة وسط الغيوم الممتدة التى تظلل قضايا الأمة فى هذه المرحلة الدقيقة.

والله غالب على أمره.

السفير الدكتور عبدالله الأشعل

القاهرة فى ١٦ يناير ٢٠٠٦